IDB.40/SR.3

Distr.: General
21 December 2012
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الأربعون

محضر موجز للجلسة الثالثة
المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشوداي..... (هنغاريا)
لاحقا: السيدة دِنغو بينافيديس (نائبة الرئيس) ..... (كوستاريكا)

المحتويات

بند جدول الأعمال		الفقرات
٣	التقرير السنوي للمدير العام عن أنشطة المنظمة في عام ٢٠١١ (تابع)	١-٦٩
١١	عملية الاختيار لمنصب المدير العام: استحداث منتدى للمرشَّحين	٧٠-٨٦
٤	تقرير لجنة البرنامج والميزانية	٨٧-١٢٨
	(أ) تقرير مراجع الحسابات الخارجي	( )
	(ب) وضع اليونيدو المالي	( )
	(ج) تعزيز برامج اليونيدو من خلال أرصدة الاعتمادات غير المنفَقة	( )
	(د) حشد الموارد المالية	( )

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويجب أن تُقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل، وأن توضع في مذكّرة، و/أو تدرَج أيضاً في نسخة من المحضر. كما يجب أن تُرسَل إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, room D0771.

وبمقتضى النظام الداخلي للمجلس، يمكن أن تُقدَّم التصويبات في غضون سبعة أيام من تاريخ تلقّي المحضر أو تاريخ اختتام الدورة، أيّهما أبعد. وستصدر بعد نهاية الدورة، في ملزمة موحّدة، أيُّ تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة.

170613 V.12-57653 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

التقرير السنوي للمدير العام عن أنشطة المنظمة في عام ٢٠١١ (تابع) (IDB.40/2؛ IDB.40/CRP.2؛ IDB.40/CRP.11)

١- **السيد بن حسين** (الجزائر): قال إنَّ اليونيدو سوف تواصل الاستفادة من قدرات المدير العام على العمل والدينامية لعدة شهور أخرى. وأضاف أنَّ الوفد الجزائري يؤيِّد تركيز المدير العام على مسائل من قبيل الشراكة، ليس مع الدول والمنظمات الدولية فحسب، وإنما مع الوسيط التجاري والمجتمع المدني أيضاً. وقال إنَّ الوصول إلى التجارة والاستخدام العقلاني والمبتكر للطاقة، والصناعة الخضراء والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تقع جميعها في صميم مكافحة الفقر.

٢- وأثنى على ارتفاع معدل حشد الموارد من أجل التعاون التقني بنسبة ٣٦ في المائة. كما رحب ببرنامج تطوير المجموعات والشبكات الذي يمكِّن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إنشاء اتحادات تصدير من أجل ضمان الوصول إلى أسواق الصادرات وتحسين أساليب الإنتاج. وأفاد بأنَّ مشروعاً للمساعدة التقنية تشارك اليونيدو مع حكومته في إدارته في قطاع تجهيز الأغذية في الجزائر يتقدم على نحو جيد. ويدعم هذا المشروع جهود الحكومة في إطار الخطة الخمسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٣- وأثنى أيضاً على أنشطة المنظمة فيما يتصل بالبيئة والطاقة. وأضاف أنَّ في تعيين اليونيدو الوكيل المنفِّذ الرئيسي لصندوق البيئة العالمي من أجل تنفيذ بروتوكول مونتريال شهادة على دوره بوصفه الوكالة الرائدة في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. واستطرد قائلاً إنَّ الجزائر تشارك مع اليونيدو في عدة مشاريع تتعلق بتنفيذ البروتوكول. وإنَّ التعاون يمضي جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الصناعة النظيفة. وأضاف أنَّ اتفاقاً وُقّع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بمناسبة زيارة المدير العام إلى الجزائر من شأنه مواصلة تعزيز ذلك التعاون. ويتعلق هذا الاتفاق بتعزيز قدرة الجزائر على إدارة الملوِّثات العضوية العصيّة التحلل إدارةً مراعية للبيئة وإزالة النفايات التي تحتوي على مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور. وقال إنَّ الجزائر تنتظر وضع الأحكام الضرورية للبدء في تنفيذ المشروع الذي يهدف إلى إزالة النفايات الخاصة من خلال تطبيق تكنولوجيات المعالجة التي تستخدم أفضل الممارسات البيئية التي نصت عليها اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة.

٤- وأردف قائلاً إنَّ اليونيدو جدّدت طاقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقدَّمت، إلى جانب عملها كمنسِّق ووسيط، مساعدات هائلة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على وضع مشاريع التعاون وصياغتها. وأضاف أنَّ وفده يحثّ اليونيدو على مواصلة عملها في المجالات ذات الاهتمام الخاص للبلدان النامية، بما فيها تجهيز الأغذية والصناعة الصيدلانية وتعزيز الأنشطة الإنتاجية للشباب.

٥- وأضاف أنَّ الجزائر تسدّد اشتراكاتها كاملة وفي حينها، وأنها تدعو الدول إلى سداد اشتراكاتها المقرَّرة إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل. ومن دواعي القلق أنَّ المتأخرات المستحقة على الأعضاء السابقين في اليونيدو تزيد على ٧٠ مليون يورو. وعلى الأمانة أن تواصل جهودها لتحصيل ذلك المبلغ من البلدان المعنية.

٦- ومضى قائلاً إنَّ على المجلس أن يبتّ في دورته الحالية في مسألة ذات أهمية خاصة، وهي طريقة تعيين المدير العام الجديد. وأشار إلى أنَّ وفده يؤيد المقترح القائل بتنظيم منتدى لتعريف الدول الأعضاء بالمرشَّحين بحيث يمكنهم طرح رؤاهم بشأن عمل اليونيدو ومستقبلها. وهذا النهج من شأنه أن يضفي مزيداً من الشفافية والحياد، ومن ثم المصداقية، على

عملية الاختيار. وينبغي لليونيدو أيضاً أن تتبع الممارسة التي اعتمدتها مؤخرا اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سعيها للوصول إلى الشخص الأنسب لإدارة مستقبلها. ومن شأن كلا السيناريوهين المقترحين ضمان الانتقال المنظَّم، وإن كان وفده يفضِّل خيار عقد دورة خاصة للمؤتمر العام بحيث يتولى المدير العام الجديد واجباته فور مغادرة السيد يوميكيلا. ومع ذلك، فإنَّ وفده مستعده لإبداء المرونة والانضمام إلى أيِّ توافق تتمخض عنه المناقشة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٧- وختاماً أثنى باسم وفده على المناقشات الموضوعية التي دارت أثناء مداولات الفريق العامل غير الرسمي بشأن مستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، وإنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات والخروج بتوصيات في نهاية المطاف بشأن وضع استراتيجية للمستقبل. والأمل معقود على أن يجري، من خلال المشروع الإصلاحي الطموح الذي يمثله الفريق العامل، التأكيد على دور اليونيدو في النهوض بالتنمية والقطاع الصناعي.

٨- **السيد قوبعة** (المراقب عن تونس): أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنَّ المناقشات التي أجريت على مرّ السنين بشأن مسألة توفير وظائف للشباب لم تكن كافية، وإنَّ الجهود التي بُذلت لتحسين الوضع أخفقت حتى الآن. ومن الواضح أنَّ سوق العمل في بلده بحاجة إلى تغيير جذري لتوفير الوظائف للخريجين من ناحية وللشباب المهمشين من ناحية أخرى. وقد أنشأت تونس وكالة النهوض بالصناعة والتجديد واتخذت عدداً من التدابير من أجل معالجة المشكلة. وأضاف أنَّ اليونيدو قدمت دعماً كبيراً في هذا الصدد وسوف تساعد قريباً، إلى جانب الوكالة والاتحاد الأوروبي، في تنظيم مؤتمر حول الشباب وريادة الأعمال في تونس ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسوف يحضر المؤتمر ما يزيد على ٣٠٠ شركة تونسية، وسوف يناقش دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأعرب عن أمله في أن تظهر أفكار جديدة بدعم من الحكومات والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للاستثمار. واختتم كلمته معربا عن امتنان وفده العميق لليونيدو.

٩- **السيد مارسان أغيليرا** (كوبا): أثنى على قيادة المدير العام والتزامه، وقال إنَّ من الواضح من التقرير السنوي أنَّ عام ٢٠١١ كان عاماً مشهوداً بالنسبة إلى عمل اليونيدو، كمّاً ونوعاً على حد سواء، حيث تجاوزت نتائجه النتائج المسجلة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وزادت قيمة حافظة مشاريعه على ٤٤٨,٨ مليون دولار، أي أكثر من عام ٢٠١٠ بمبلغ ٦٣,٣ مليون دولار. ووصلت قيمة المبلغ الذي أنفق على خدمة المشاريع ١٦٦,٧ مليون دولار، متجاوزة بذلك الرقم القياسي السابق المحقق في عام ١٩٩٠، عندما كان عدد موظفي اليونيدو أكبر بمرتين. وتؤكد هذه الأرقام بوضوح حقيقة أنَّ اليونيدو أصبحت أكثر فعّالية وكفاءة.

١٠- واسترسل قائلاً إنَّ اليونيدو استعادت تميزها في مختلف أفرع التنمية الصناعية وأصبحت منظمة أكثر كفاءة وقادرة على التعامل مع الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية. وأعرب عن ثقته بأنَّ الأمانة سوف تواصل التحسن باطّراد.

١١- وأضاف أنَّ بنك المعارف الصناعية أداة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أثبتت طابعها الابتكاري عن طريق تبادل المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد استفادت كوبا من التعاون المقدَّم، وتمكنت بدورها من مساعدة بلدان نامية أخرى. وقال إنَّه عندما تتضح فعالية مبادرةٍ ما، يكون من المنطقي ضمان

مواصلة تطويرها. وأعرب عن أمله في أنَّ يواصل المدير العام تقديم الدعم التقني والمالي الضروري للبنك.

١٢- واختتم كلمته معرباً عن أمل وفده في أن يصبح الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي أُسِّس أثناء الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام، وسيلة للاستجابة للاحتياجات الإنمائية للمنطقة؛ إذ لم تُتح حتى الآن سوى موارد قليلة فلم يتمكن من تلبية التطلعات التي استدعت تأسيسه. ولذلك، فإنَّ وفده يحثّ المدير العام على بذل قصارى جهده لتشجيع الأوساط المانحة على الدفع بالمشروع قدما مما سيعود بالنفع على الجميع.

١٣- **السيد مابونغو** (جنوب أفريقيا): قال إنَّ اليونيدو أثبتت مجدداً، في عام ٢٠١١، موثوقيتها وفعّاليتها كشريك في التنمية. وأضاف أنَّ حكومته تعاونت مع اليونيدو على تحضير المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُعقد فيها مؤتمر الأطراف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف أنَّ اليونيدو عملت مع حكومته لتنفيذ مشروع يشمل الاتصال، وإذكاء الوعي، والنقل العام بالوسائل غير الآلية، ومسابقة بشأن "التكنولوجيا النظيفة"، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية من أجل العيادات الريفية.

١٤- وأردف قائلاً إنَّ مركزي المنظمة، في الهند والصين، للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب قدَّما مساهمات مهمة في مجال الأعمال التجارية الزراعية وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء القدرات التجارية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. وقد استهل المركزان مشاريع في جنوب أفريقيا، ومن المجدي النظر في إنشاء مركز مشابه من أجل القارة الأفريقية.

١٥- واستطرد قائلا إنَّ اليونيدو دخلت، عام ٢٠١١، في شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية من أجل أفريقيا. ومع تحديد القطاع الصيدلاني باعتباره إحدى أولويات القارة، أُقرَّت الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية باعتبارها الآلية التي ينبغي من خلالها دعم القطاع. وسوف ينصبُّ التركيز الأولي للتعاون مع اليونيدو على صياغة خطة عمل بشأن تنفيذ المشروع على مدى الأعوام الخمسة القادمة.

١٦- وأضاف قائلا إنه، على الرغم من أنَّ عام ٢٠١١ كان عاماً مشهوداً بالنسبة إلى اليونيدو من حيث الأموال التي حُشِدت، فقد كان من الواضح أنَّ توزيع الأموال حسب الأولوية المواضيعية لم يكن متساويا بالكامل؛ فقد استحوذت البيئة والطاقة على الحصة الأكبر مقارنة بأولويتين مواضيعيتين أخريين هما بناء القدرات التجارية والحدّ من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية.

١٧- وأتبع بقوله إنَّه منذ انضمام جنوب أفريقيا إلى اليونيدو في عام ٢٠٠٠، نُفِّذ ١٢ مشروعاً حيث كانت الأولوية الموضوعية لأكثر من نصفها بقليل تخص الطاقة والبيئة بينما مثَّل مجال الحدّ من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية ٢٨,٥ في المائة من الميزانية، ومجال التجارة وبناء القدرات ١٨,٧ في المائة. وقد نمت الحافظات بدرجة كبيرة على مدار السنين. وقد كان أداء مشاريع اليونيدو جيداً عموماً لكن بعضها افتقر إلى الاتساق الداخلي. وقد حدد التقييم القطري الذي أجري في عام ٢٠١١ نقصاً في الاتساق في مشروع يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي كانت إحدى أولويات الحكومة. وكان تعاون اليونيدو فعّالاً إلى أقصى درجة فيما يخص بناء القدرات في مجالات من قبيل المركز الوطني للإنتاج الأنظف ومركز تطوير صناعة السيارات ومكتب ديربان للطاقة، حيث جرى تعزيزها. ونتائج التقييم الجيدة يمكن

تفسيرها بعاملين: المؤسسات الحكومية القوية التي شاركت لضمان اتساق المشاريع مع السياسات الحكومية والعدد المنخفض نسبياً للمانحين الأجانب حيث كان التمويل الأكبر يرد من حكومة جنوب أفريقيا. وأسفر تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر في إطار التقييم القطري لجنوب أفريقيا عن تحديد الحاجة إلى إعداد برامج قطرية بالاشتراك مع النظراء الرئيسيين في الحكومة وتنفيذ وتحديد مؤشرات وآليات واضحة للرصد والتقييم المشتركين.

١٨- وختم قائلاً إنَّ اليونيدو هي الوكالة المتخصصة الوحيدة التي توجد لديها برامج متكاملة بشأن كفاءة الطاقة الصناعية والتكنولوجيات المتجددة، لذا ينبغي للفريق العامل بشأن مستقبل اليونيدو، بما يشمل برامجها ومواردها، أن ينظر في سبل الاستفادة من الطابع الفريد للمنظمة.

١٩- **السيدة شتيكس-هاكل** (النمسا): قالت إنَّ اليونيدو حققت، في عام ٢٠١١، حافظة مشاريع بقيمة ٤٨٨,٨ مليون دولار، متجاوزة رقم العام السابق بأكثر من ٦٣ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، تجاوز حجم خدمات المشاريع الرقم القياسي السابق المسجّل عام ١٩٩٠ عندما كان لدى اليونيدو ضعف عدد الموظفين. وذلك ما يشكل نجاحاً باهراً في وقت يشهد أزمة اقتصادية، ودليلاً على كفاءة اليونيدو وفعّاليتها، وما أفضى إلى الثقة بين المانحين. ومما يستحق الإعجاب أيضاً أنَّ اليونيدو وضعت في خططها الاستمرار في تحسين أدائها ومواءمة أنشطتها. وأثنت المتكلمة على المبادرات التي أُطلقت، من قبيل أهداف التنمية المستدامة وإقامة منتدى رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. وسوف تواصل اليونيدو مساهماتها من خلال مشاريع من قبيل برنامج الصناعة الخضراء.

٢٠- وأضافت أنَّ من دواعي الامتنان أنَّ منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١، الذي شاركت في استضافته اليونيدو والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي وحكومة النمسا، مهد الطريق لإعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع. وسوف تُعقد الدورة القادمة لمنتدى فيينا للطاقة في عام ٢٠١٣، وقد خصصت حكومتها بالفعل الموارد المالية اللازمة لذلك. وقد كُللت مبادرة الطاقة المستدامة للجميع بنجاح باهر تُوِّج بتعيين المدير العام الجديد. وأعربت عن ثقتها بأن العلاقة بين اليونيدو ومكتب الطاقة المستدامة للجميع سوف تكون مثمرة ومعزِّزة لكلا الطرفين.

٢١- **السيد شير-أون** (المراقب عن إسرائيل): قال إنَّ بلده يقدِّم منذ أمد بعيد المساعدة الإنمائية الدولية إلى البلدان التي يمكن أن تستفيد من الدراية الإسرائيلية في مختلف المجالات. وبهذه الروح، وُقِّعَت مذكرة تفاهم بين إسرائيل واليونيدو في أيار/مايو ٢٠١٢ وتوسِّع إسرائيل بالفعل نطاق التعاون بشأن الأمن الغذائي وإدارة المياه وتمكين المرأة والشباب والتنمية الصناعية في البلدان النامية. وقد قامت إسرائيل بالفعل بتدريب ٢٧٠ ٠٠٠ شخص حول العالم. وهي ملتزمة بصفة خاصة بالترويج لريادة الأعمال الزراعية في صفوف النساء والشباب. وهي ترى أنَّ تمكين المرأة الريفية حاسم الأهمية لمكافحة الفقر، سواء من خلال إزالة الحواجز التي تواجهها أو تعزيز مهاراتها في القيادة وريادة الأعمال. ومن ثمّ، فإن إسرائيل تدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تهدف إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

٢٢- واسترسل قائلاً إنَّ إسرائيل تقدّمت، إلى جانب ٦٢ دولة أخرى، بقرار في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يروج لريادة الأعمال من أجل التنمية. ويؤكد مشروع القرار على الدور الهام الذي تضطلع به شراكات القطاع الخاص في الترويج لريادة الأعمال وخلق فرص العمل والاستثمار. ويتمثل أحد مواطن قوة اليونيدو في قدرتها على المشاركة مع القطاع الخاص ومواءمة استراتيجيات مؤسسات القطاع الخاص مع استراتيجيات السياسة الإنمائية للمنظمة.

٢٣- ومضى قائلاً إنَّ إسرائيل أصبحت الرائدة على مستوى العالم في تطوير الطاقة المستدامة. وهي سوف تستضيف قريباً مؤتمر إيلات-إيلوت السنوي بشأن الطاقة المتجددة الذي يستقطب رواد الأعمال والخبراء من جميع أنحاء العالم. وقد قبلت اليونيدو دعوة للمشاركة فيه. كما تستضيف إسرائيل مؤتمراً بشأن مكافحة التصحر، وهي ظاهرة تهدد سبل عيش أكثر من مليار شخص حول العالم. وأضاف أنَّ إسرائيل مستعدة لتبادل خبراتها في حل هذه المشكلة. كما أنها ملتزمة بالتعاون مع اليونيدو بشأن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، التي سيحتفل بها في عام ٢٠١٣، وذلك استنادا إلى أبحاثها المستفيضة وابتكاراتها الكثيرة في مجال كفاءة المياه وتنقيتها وتحليتها.

٢٤- **السيد ديدونيه** (البرازيل): أثنى على السيد يومكيلا لإدارته النشطة والمنتجة لليونيدو وقال إنَّ ثمة قناعة على نطاق واسع بأن اليونيدو استعادت، بقيادة السيد يومكيلا، أهميتها ودورها.

٢٥- وأضاف قائلاً إنَّ الرئيسة ديلما روسيف كانت قد بدأت، في عام ٢٠١١، برنامجاً جديداً يضع مبادئ توجيهية للسياسات الوطنية بشأن التنمية الصناعية والصناعات التحويلية والتكنولوجيا والتجارة الخارجية. ومما يؤسف له أنه بينما تكتسي التنمية الصناعية أهمية بالغة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فإنها قد فقدت فيما يبدو الدعم والاهتمام في المناقشات الدولية على مدى العقود السابقة. وهناك حاجة للعمل من أجل عكس تلك الاتجاهات التي أدت إلى الصعوبات الحالية التي تواجهها اليونيدو.

٢٦- واستطرد قائلاً إنَّ على المجتمع الدولي أن يدرك أهمية التنمية الصناعية من أجل التنمية الوطنية وأن يقرّ بأن مساهمة اليونيدو فريدة ولا غنى عنها بذلك الشأن؛ فالتحديات العالمية الحالية تسلط الضوء على ضرورة تعزيز اليونيدو من أجل الاستفادة من خبرتها الفريدة. وتضطلع اليونيدو أيضاً بدور نشط وبالغ الأهمية في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي تشرفت البرازيل باستضافته.

٢٧- وأعرب عن رغبته في إثارة نقطتين أخيرتين: النقطة الأولى هي ضرورة تصحيح أوجه الخلل الخطيرة التي تؤثر على المنظمة. فالاستمرار في الاعتماد على التبرعات مسألة تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى البرازيل، وهو يأمل في أن يفضي العمل الجاري الذي يقوم به فريق العمل غير الرسمي بشأن مستقبل اليونيدو إلى إحراز تقدم في ذلك المجال. وأما النقطة الثانية، فهي ضرورة استعادة الدور السياسي التاريخي والمؤثِّر لليونيدو في المناقشات الإنمائية الدولية. وينبغي معالجة هذا الأمر في إطار إعلان سياسي جديد يصدره المؤتمر العام في عام ٢٠١٣.

٢٨- **السيد باك** سانغون (جمهورية كوريا): أعرب عن سعادته برؤية اليونيدو وقد حققت نتائج قياسية من حيث الأموال التي حُشِدَت وزيادة حافظتها من المشاريع وحجم خدمات المشاريع المقدَّمة. وأضاف أنَّ برنامج إدارة التغيير بدأ أيضاً يؤتي ثماره، وأنه يتطلع إلى نتيجة الاستعراض الشامل في تقرير السنة التالية.

٢٩- وأردف قائلاً إنَّ المجال أصبح مهيّأ من أجل زيادة كبيرة في حجم التعاون التقني الذي تقدمه اليونيدو، ومع ذلك فإنه يشاطر السيد يومكيلا الرأي بأنَّ تلك الإنجازات لا تسوِّغ الرضا عن النفس. وأعرب عن أمله في أن يتم توظيف الموارد المتزايدة على نحو كفؤ وفعّال من أجل تحسين نوعية الخدمات وتعزيز تأثيرها في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٣٠- وأكد على قيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنفيذ الناجح للسياسات، وحثَّ المنظمة على مواصلة إقامة شراكات استراتيجية قوية مع الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمانحين.

٣١- ومضى قائلاً إنَّ الإنتاج هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والعمالة. وإبان ذلك، يسهم خلق الوظائف، وخصوصاً بين الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، بدرجة كبيرة في الحدّ من الفقر. وأضاف أنَّ جمهورية كوريا ترحب بتركيز المنظمة على المرأة والشباب، وتدعم البرامج التي تركز على التمكين الاقتصادي.

٣٢- وقال إنَّ عمل اليونيدو في مجال الصناعة الخضراء يساهم أيضاً مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وأثنى على الممارسة الاستشرافية لليونيدو والقائمة على تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف الإنمائية والاستدامة البيئية. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية كوريا تدعم مبادرة الصناعة الخضراء وقد عملت في شراكة مع المنظمة في تنفيذ طائفة من المشاريع ذات الصلة.

٣٣- وأردف قائلاً إنَّه في إطار مبادرة الشراكة المناخية لشرق آسيا التي أطلقتها حكومته، عملت الوكالة الكورية للتعاون الدولي وشركة سامسونغ للإلكترونيات مع اليونيدو لتنفيذ مشروع جديد لإدارة النفايات الالكترونية في كمبوديا، مما يبرهن على الكيفية التي يمكن بها استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحويل التحديات البيئية إلى فرص تجارية وخلق الوظائف. وإضافة إلى ذلك، فقد استثمرت جمهورية كوريا واليونيدو مبلغ ١,٣ مليون يورو في مشروع يهدف إلى إتاحة الخبرات الكورية في مجال الطاقة النظيفة لغانا وكذلك الترويج لتكنولوجيات الغاز الحيوي والنمو المستدام. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عزّزت وزارة الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا واليونيدو شراكتهما الإنتاجية من خلال التوقيع على اتفاق بشأن تقديم تبرعات محددة الغرض إلى صندوق التنمية الصناعية.

٣٤- واختتم كلمته مؤكداً من جديد التزام جمهورية كوريا الراسخ بالتعاون مع شركائها الدوليين للقضاء على الفقر عن طريق التنمية الصناعية المستدامة.

٣٥- **السيد سواميناثان** (الهند): أكد على الأهمية التي تعلّقها الهند على عمل اليونيدو في توطيد التنمية الصناعية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٣٦- وأضاف أنَّه ينبغي لليونيدو أن تثبّت تركيزها على بناء الخبرات الداخلية في الميادين الرئيسية، وبخاصة مجالات أولوياتها المواضيعية الثلاث وأن تواصل تهيئة موضع خاص بها. ورحَّب بالمعلومات الواردة في التقرير السنوي عن المشاريع الناجحة التي استُهدفت فيها مواطن القوة لدى المنظمة.

٣٧- وأعرب عن رغبته في أن تزيد اليونيدو من كفاءتها، وهو ما يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية الشحيحة. وحثَّ بقوة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة وسداد أنصبتها المقرَّرة المعلقة.

٣٨- وأعرب أيضاً عن أمله في إمكانية تحقيق أهداف برنامج التغيير والتجديد في المنظمة لتحسين إدارة المعارف وإقامة الشبكات المعرفية في الوقت المناسب.

٣٩- ومضى قائلاً إنَّ مناقشات مكثفة أجريت بشأن مستقبل اليونيدو في الفريق العامل غير الرسمي مما مكَّن الدول الأعضاء من استبانة مختلف مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات. وأعرب عن أمل الهند في أن تشكل تلك العناصر الأساس لسلسلة من التوصيات التي توفر بدورها الإرشاد والرؤية الضروريين للمنظمة من أجل صياغة استراتيجيتها للمستقبل. وقال إنَّ الهند ترحب بمقترح عقد حلقة عمل بمساعدة ميسِّر خارجي.

٤٠- وقال إنَّ اليونيدو رسَّخت مكانتها كشريك ذي قيمة في تحقيق النمو والرخاء ضمن نطاق ولايتها، لكن ينبغي لها زيادة التركيز على مجالات خاصة اكتسبت فيها خبرات فنية.

٤١- واختتم بقوله إنَّ الهند تدعم العرض المقدم من بيرو باستضافة الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٢- **السيد بوديمان** (إندونيسيا): قال إنَّ الدورة الحالية توفر فرصة ضرورية لمناقشة برامج المنظمة وأنشطتها المستقبلية وتقديم الموارد الكافية من أجل تنفيذها. وأضاف أنَّ التقرير السنوي سلط الضوء على مختلف التحديات الملحّة التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق النمو من أجل الرخاء مع صون السلام والاستدامة في الوقت نفسه. وقد اعتمدت اليونيدو نهوجا استباقية مختلفة من أجل التصدي لتلك التحديات من خلال أولوياتها المواضيعية الثلاث. وأشار إلى حصول تطورات مشجِّعة في مختلف المجالات مما مكَّن اليونيدو من تنفيذ عدد متزايد من المشاريع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية العالمية. وهذه التدابير بالغة الأهمية وينبغي مواصلتها.

٤٣- واسترسل قائلاً إنَّ إندونيسيا سوف تواصل دعمها برنامج التغيير والتجديد في المنظمة بهدف تعزيز قدراتها الاستراتيجية على الاستجابة وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء. وأثنى على إقامة الصناديق الاستئمانية لليونيدو من أجل التعاون التقني في مجالي الأمن الغذائي والطاقة المتجددة. وسوف تواصل المنظمة الاضطلاع بدور رئيسي في هذين المجالين ومن ثمّ العمل كمحفِّز لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٤- وأعرب عن رغبة إندونيسيا في التوجه بالشكر إلى الدول التي تساهم في الميزانية العادية لليونيدو على نحو كامل وفي الوقت المناسب. وتواظب إندونيسيا نفسها على سداد اشتراكاتها السنوية وسوف تواصل ذلك.

٤٥- وأردف قائلاً إنَّ عمل اليونيدو وبرامجها للنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والتعاون الصناعي الدولي، وخصوصاً في البلدان النامية، يلقى قبولاً واسع النطاق في سياق الأزمة المالية العالمية. وفي هذا الخصوص، لا يمكن المبالغة في أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

٤٦- وأثنى على استمرار النمو في التعاون التقني، وأعرب عن سروره لملاحظة الزيادة الكبيرة في حجم خدمات المشاريع المقدمة في عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق. وقال إنَّ هذا الاتجاه الإيجابي يعزى إلى التمويل الوارد من خلال مختلف القنوات، وشكر المانحين على دعمهم المستمر. وشجع اليونيدو على إيجاد سبل إلى تقاسم التكلفة الذي يقتضيه مانحون مختلفون.

٤٧- ومضى يقول إنَّ إندونيسيا، في ثنائها على مساهمة المنظمة الإيجابية في الترويج للتنمية الصناعية في البلدان النامية، تشعر أنَّ بإمكان اليونيدو تعزيز عملها بشأن الأولويات المواضيعية الثلاث. وفي هذا السياق، ينبغي للمنظمة أن تساعد البلدان النامية على: تركيز جهود البحث والتطوير على القطاع الخاص واحتياجات المجتمع؛ وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية من خلال تعزيز المؤسسات والموارد والشبكات ذات الصلة على المستوى الوطني؛ وتهيئة مناخٍ ابتكاري من خلال توفير برامج الحوافز بغية دعم وتعزيز القطاع الصناعي.

٤٨- واختتم كلمته بالحديث عن مسألة التعاقب، فقال إنَّه ينبغي لليونيدو النظر في خيار التناوب الجغرافي كما هو معمول به في منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٤٩- **السيد فورميكا** (إيطاليا): قال إنَّ إيطاليا تدعم البلدان النامية في جهودها لتعزيز قدراتها الإنتاجية ومكافحة البطالة عن طريق تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. وأضاف أنَّ إيطاليا واصلت تقديم المساهمات إلى اليونيدو في أوقات الضائقة المالية، وأنها ترحب بتركيز المنظمة من الناحية الجغرافية وبأولوياتها المواضيعية الثلاث.

٥٠- ومضى قائلاً إنَّ الدورة الحالية بالغة الأهمية. فنجاح المنظمة واستدامتها في المستقبل سوف يتوقفان على قدرتها على التكيف. وأضاف أنَّ إيطاليا تقدِّر جهود المدير العام وموظفيه في تحسين أداء المنظمة، وأنها تشجع السيد يومكيلا على مواصلة تطوير منظمة تتسم بمزيد من الكفاءة والابتكار.

٥١- واسترسل قائلاً إنَّ إيطاليا شاركت بنشاط في أعمال الفريق العامل غير الرسمي بشأن مستقبل اليونيدو، وإنها تتقدم بالشكر إلى الرئيسين المتشاركين على جهودهما. وأعرب عن أمل إيطاليا في أن تتمكن الدول الأعضاء، في دورة المؤتمر العام القادمة ، من تزويد المدير العام بالإرشادات الضرورية للتركيز على المجالات التي تحظى فيها المنظمة بأقصى قيمة مضافة وتعظيم أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى، وخصوصاً ضمن منظومة الأمم المتحدة. فالدورة الحالية ينبغي أن تساهم في صياغة استراتيجية في هذا الصدد على أساس المشاورات التي تجري في إطار الفريق العامل غير الرسمي.

٥٢- ومضى يقول إنَّ إيطاليا ملتزمة بالتعاون مع اليونيدو وغيرها من الشركاء الدوليين ذوي الصلة في مجال الطاقة المتجددة، وهي أولوية مستقبلية قصوى وهدف مشترك بالنسبة إلى المجتمع الدولي. هنّأ باسم إيطاليا السيد يومكيلا على تعيينه ممثلاً خاصاً لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ورحب بمشاركة اليونيدو في عملية ريو+٢٠، وشجَّع المنظمة على المساهمة في وضع جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣- وأردف قائلاً إنَّ إيطاليا تولي الأولوية للمبادرات التالية بالتعاون مع اليونيدو: تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ودعم المشاريع الأقاليمية لتعزيز وإنشاء اتحادات التصدير في شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وبرامج تيسير التجارة لتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية، مع التركيز على الصناعة الزراعية؛ ودعم توظيف الشباب، وخصوصاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٥٤- وختم قائلاً إنَّ إيطاليا تعلق أهمية كبيرة على ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ إذ يضطلع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في روما بدور هام في الجمع بين المستثمرين من إيطاليا والبلدان النامية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل وفرص نقل التكنولوجيا.

٥٥- **السيد أنطون** (إسبانيا): شكر السيد يومكيلا على المعلومات المقدمة في التقرير السنوي بشأن مبادرة "شبكات من أجل الرخاء". وقال إنَّ المشروع، الذي بدأ في عام ٢٠١١ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إسبانيا، يرمي إلى إرساء نظام معرفي عالمي للتشجيع على تطوير القطاع الخاص. ونتيجة للمشروع، أُعدّ تقريران بالتعاون مع مركز لوفان لدراسات الحوكمة العالمية، قُدِّم ثانيهما في اليوم السابق خلال المعرض العالمي للتنمية فيما بين دول الجنوب. ويحلل التقريران، اللذان يستندان إلى مساهمات قيِّمة من مؤسسات عامة وخاصة في ١٤ بلداً، المساهمة الحيوية للشبكات المعرفية في نجاح سياسات تطوير القطاع الخاص وفي العائدات الاقتصادية، بغية صياغة توصيات في مجال السياسات تساعد البلدان النامية على اكتساب ومواءمة المعارف العملية من أجل لتعزيز القطاع الخاص.

٥٦- وختم قائلاً إنَّ ورقة غرفة الاجتماعات IDB.40/CRP.2 تضمنت اثنين من أنشطة تبادل المعارف التي

توليها إسبانيا اهتماماً خاصاً وهما: بنك المعارف الصناعية ومرصد الطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٥٧- **السيد شمعة** (مصر): قال إنَّ البلدان العربية تواجه تحديات كبيرة، منها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الذين يشكلون أكثر من نصف السكان في الكثير من بلدان المنطقة. وأفاد بأنَّ التنمية الصناعية هي أحد القطاعات التي ستواصل توليد وظائف جديدة في كل المجتمعات في المستقبل المنظور. وتضطلع اليونيدو بدور خاص في ذلك المجال. ومن الضروري صياغة برامج المنظمة بالتوافق التام مع أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها من أجل ضمان تأثيرها واستدامتها. كما ينبغي توجيه الموارد التي يقدمها الشركاء في التنمية نحو احتياجات الدول المستفيدة وأولوياتها.

٥٨- وأكَّد، فيما يخص أنشطة اليونيدو المتعلقة بالطاقة، على أهمية جهود المنظمة صوب بناء القدرات وتعزيز أمن الطاقة في القطاع الصناعي. وأضاف أنَّ مصر سوف تعمل مع اليونيدو من أجل تحقيق الهدف المتمثل في توليد الطاقة النظيفة. وقال إنَّ الحكومة المصرية تسعى إلى تسليط الضوء على إمكانات مصادر الطاقة المتجددة من قبيل استخدام الطاقة الشمسية في التدفئة والمرافق. واختتم قائلاً إنَّ الأنشطة ذات الصلة بالطاقة لها تأثير مباشر على القطاع الصناعي المصري وعلى تحسين نوعية حياة المواطنين.

٥٩- تولَّت السيدة دِنغو بينافيديس (كوستاريكا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٠- **السيدة كوفالِفسكايا** (المراقبة عن بيلاروس): رحبت بالتدابير التي اتُّخذت من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. وقالت إنَّ هناك حاجة إلى بذل جهود عالمية للترويج للصناعة الخضراء. ورحبت ببرنامج الصناعة الخضراء، وحثت على وضع استراتيجية شاملة لترويج الطاقة الخضراء والتكنولوجيا الصديقة للبيئة. ومن المهم بصفة خاصة ضمان أن تكون البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصادها بمرحلة انتقالية قادرة على الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء.

٦١- ومضت تقول إنَّ إحدى الخطوات المهمة سوف تتمثل في استحداث آلية تيسيرية لتشجيع ابتكار تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً ونقلها ونشرها. إلاّ أنَّ هناك مشكلة تكمن في توسيع نطاق سبل الوصول إلى التكنولوجيات الحالية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٦٢- واختتمت بقولها إنَّ الاهتمام في بيلاروس منصبّ على تبنّي التكنولوجيات الحديثة التي تستخدم المواد والمنتجات الصديقة للبيئة إلى جانب عصرنة الأنشطة الصناعية لزيادة القدرة التنافسية.

٦٣- **السيدة موتانديرو** (زمبابوي): أثنت على اليونيدو لما توفره من موارد موجَّهة لتقديم التعاون التقني. وقالت إنَّ زيادة طرأت على حشد الأموال والخدمات المقدَّمة وحافظات المشاريع والبرامج في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

٦٤- ومضت تقول إنَّ الموارد المالية الكافية والمستقرة والتي يمكن التبؤ بها ضرورية من أجل زيادة فعّالية اليونيدو، لكن لا بد من التركيز على ضرورة ضمان الاستغلال الفعّال للموارد المتاحة وعلى الحدّ من التكاليف. وإن في نمو الطلب على المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو شهادة على أهميتها البالغة والمستمرة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

٦٥- وأحاطت علماً بالوثيقة IDB.40/CRP.11 بشأن تنمية الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وخصوصاً في أفريقيا، واعتبرت من دواعي التفاؤل أنَّ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أيدوا الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية. وأضافت

قائلة إنَّ زمبابوي ترصد تنفيذ الخطة وتأمل في حشد الموارد المطلوبة لتنفيذها، وإن إنتاج الأدوية الجنيسة من قبل الصناعات الصيدلانية في البلدان النامية بالغ الأهمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦- واختتمت بقولها إنَّ لدى زمبابوي صناعة صيدلانية متنامية وإنَّ حكومتها عازمة، في إطار خطة التنمية الصناعية، على تقديم الدعم اللازم من أجل تطويرها وتوسيعها. وأشارت إلى أنَّ اليونيدو بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد في تعزيز بناء القدرات من أجل إنتاج العقاقير الجنسية وتوسيع نطاق القطاعات الصيدلانية المحلية في البلدان النامية عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٧- **السيدة لاوسي** (نيجيريا): أعربت عن ترحيبها بالتدابير التي اتخذها المدير العام للتأكيد على تعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وبناء القدرات التجارية.

٦٨- وقالت إنَّ دعم نيجيريا لليونيدو ما يزال قوياً وإنَّ شراكتها مع المنظمة عادت بالكثير من المنافع. وأضافت أنَّ تنمية الصناعة الزراعية وإيجاد فرص العمل من الأمور الحيوية، وأن نيجيريا ستقدّر مشاركة اليونيدو في تلك القطاعات على نطاق أوسع. ودعت اليونيدو إلى التركيز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، بما فيها الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية وإيجاد فرص العمل والنمو الشامل.

٦٩- **السيد نيشيكاوا** (نائب المدير العام): أشار إلى جميع التعليقات والاقتراحات المقدَّمة، فقال إنَّه سيولي العناية الواجبة لجميع التوصيات في المرحلة القادمة. وأعرب عن امتنانه للدعم الذي أبدته مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن التعاون في مجال التنمية الصناعية الذي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالطلب الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي إلى الأمانة بأن تنظم جلسة إحاطة بشأن الموارد البشرية في الوقت المناسب، قال إنَّ تلك الإحاطة جرى الترتيب لها بالفعل وسوف يُعلن عنها في الوقت المناسب. واستجابة لطلب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ سوف يتاح مزيد من المعلومات بشأن جهود اليونيدو في مجال بناء المؤسسات أو القدرات. وسوف يجري إعداد وثيقة تحتوي على معلومات عن الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وسوف تعمل اليونيدو على زيادة كفاءة الصندوق. كما أعرب عن امتنانه لبيانات الدعم لولاية اليونيدو في العمليات الجارية لصياغة أهداف التنمية المستدامة في جدول الأعمال الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

عملية الاختيار لمنصب المدير العام: استحداث منتدى للمرشَّحين (IDB.40/21 وAdd.1؛ وIDB.40/26)

٧٠- **السيد غارسيا ريفيًّا** (بيرو): تكلَّم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنَّ من الطبيعي والمنطقي أن تضطلع البلدان النامية بدور هام في المناصب الإدارية الرئيسية في اليونيدو نظرا لأنها الأفضل موقعاً لتحديد احتياجاتها وما تواجهه من تحديات وعقبات، وكذلك في صياغة الحلول في مجال التنمية الصناعية. وفي الظروف الحالية، هناك حاجة إلى إجراء يضمن انتقالاً سلساً ويملأ أيَّ فراغ تخلّفه مغادرة المدير العام الحالي، وخصوصاً أنها تصادف تقاعد عدد كبير من كبار موظفي اليونيدو في شُعَبٍ وإدارات رئيسية.

٧١- ومضى قائلاً إنَّ المجموعة تميل إلى تأييد فكرة منتدى المرشحين، وهو ما سوف يستتبع تعديل النظام الداخلي. ومن شأن عقد منتدى للمرشحين تعزيز شفافية وشمولية عملية الاختيار وتوفير منصة من أجل التفاعل بين المرشَّحين والدول الأعضاء.

٧٢- وأنهى بقوله إنَّه بالنظر إلى السيناريو المتوقع المتمثل في المغادرة المبكّرة للمدير العام قبل نهاية مدة ولايته، فإن من المهم وضع معايير كفيلة بمعالجة هكذا ظروف في المستقبل.

٧٣- **السيد باباديماس** (المراقب عن قبرص): تكلَّم نيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إنَّ تحقيق انتقال سلس في منصب المدير العام، مع أخذ وضع التوظيف وتقاعد كثير من مسؤولي الإدارة العليا في اليونيدو في الحسبان، هو شأن يكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يميل إلى الأخذ بالسيناريو ألف في الوثيقة IDB.40/26، والذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر العام لتعيين المدير العام الجديد في أعقاب الدورة العادية الحادية والأربعين للمجلس. فينبغي لليونيدو، لدى توجيهها الدعوة لتقديم الترشيحات، أن تؤكد على ضرورة أن يكون المدير العام الجديد جاهزاً لتولّي مهام منصبه اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣.

٧٤- ورحَّب بالمقترح الذي ورد في الوثيقة IDB.40/21/Add.1 من أجل عقد منتدى للمرشحين في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، حيث يقدِّم المرشَّحون أنفسهم وبرامجهم وأولوياتهم، ويجيبون على الأسئلة المطروحة. ومن شأن هذا الإجراء أن يعزز شفافية العملية.

٧٥- **السيد بوديمان** (إندونيسيا): تكلَّم نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ فقال إنَّ عملية انتقال القيادة يجب أن تكون شاملة وشفافة، وأن تسمح بعملية تسليم سلسة استنادا إلى إجراءات راسخة، وأن تضمن الإدارة السلسة للمنظمة ككل. وأحاط علما بالوثيقتين IDB.40/21 وIDB.40/21/Add.1، وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة في متابعة وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ومن شأن منتدى المرشحين زيادة شفافية عملية الاختيار ومصداقيتها إذ إنَّ أفكار مختلف المرشحين ومؤهلاتهم سوف تصبح معروفة لجميع الأطراف المعنية.

٧٦- وفيما يخص السيناريوهين المحتملين اللذين وردا في الوثيقة IDB.40/26، قال إنَّ الانتقال الأقصر أمداً هو المستصوب من أجل ضمان دوام الاستقرار في عمل المنظمة على نحو أفضل. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المناقشات غير الرسمية.

٧٧- **السيدة لاوسي** (نيجيريا): تكلمت نيابة عن المجموعة الأفريقية فقالت إنها أحاطت علماً بالوثائق المتاحة. وأشارت إلى إمكانية اتباع الممارسات المتَّبعة بالفعل في منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن تأييدها لمقترح عقد منتدى للمرشحين.

٧٨- **السيد ريفيرا مورا** (المراقب عن السلفادور): تكلَّم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إنَّ انتخاب مدير عام جديد أمر على درجة عظيمة من الأهمية ويتطلب توافقاً واسعاً في الآراء، ليس من حيث عملية الاختيار فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالتعيين النهائي للمدير العام. وهناك حاجة لاختيار شخصية مهنية ذات مؤهلات أكاديمية ووظيفية عالية وعلى دراية بالتغيرات الحاصلة في المنظمة وبإمكانها التصدي للتحديات الماثلة.

٧٩- ولاحظ فيما يتعلق بإقامة منتدى للمرشحين إنَّه يعي قيود الوقت والموارد، لكنه يعتقد أنَّ ذلك المنتدى من شأنه أن يسهم في زيادة الشفافية التي تتسم بها عملية الانتخاب. وأوصى بأن لا يكون المنتدى مفتوحاً سوى أمام الدول الأعضاء وأن تكون مشاركة المراقبين والمنظمات غير الحكومية رهناً بقرار المجلس.

٨٠- وأضاف قائلاً إنه ينبغي تقليص عدم اليقين المؤسسي والسياسي إلى حدّه الأدنى مع كفالة قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها وولاياتها. ودعا الدول الأعضاء إلى ضمان أن تتسم عملية الانتخاب بالشفافية والكفاءة وإلى تسمية

مرشحين مستوفين للمتطلبات السياسية والتقنية والإدارية بما يمكِّن اليونيدو من مواصلة الإسهام في التنمية الصناعية للبلدان النامية.

٨١- **السيد أوزاوا** (اليابان): أعرب عن دعمه للمقترح الوارد في الوثيقة IDB.40/21/Add.1، استناداً إلى النموذج الذي اعتمدته مؤخراً اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشار، فيما يخص الوثيقة IDB.40/26، التي تتضمن سيناريوهين محتملين، إلى أنَّ تعيين مدير عام بالنيابة كما يرتئي السيناريو باء يستتبع إجراء عمليتي اختيار بدلاً من عملية واحدة. ولذلك فهو لا يميل إلى تأييد ذلك المقترح. أمَّا السيناريو ألف فهو أفضل ولكنه يبدو مفرطاً في التشدد من حيث اشتراطه أن يكون المدير العام الجديد جاهزاً لتسلّم مهام منصبه اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣. وأضاف قائلاً إنَّه غير مقتنع بإمكانية تلبية هذا عملياً، وأعرب عن قلقه بشأن ما قد يكون له من تأثير على عدد المرشَّحين. وبما أنَّ شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من الشهور التي كثيراً ما يُنظر إليهما باعتبارهما شهرين تتباطأ فيهما وتيرة العمل، اقترح أن يتم البتّ في شرط تسلّم مهام المنصب في موعد لا يتجاوز نهاية آب/أغسطس لإفساح المجال للمدير العام القادم لأخذ قسط من الراحة بعد عملية اختيار شاقة. ولن تكون هناك حاجة لمدير عام بالنيابة لمدة تقل عن الشهرين نظراً إلى أنَّ تلك المدة القصيرة يمكن أن يملأها موظف مسؤول.

٨٢- **السيد تشن** جينيي (الصين): قال إنَّ من الضروري مواصلة التبادل الكامل للآراء والاتصالات الوثيقة طوال عملية اختيار المدير العام القادم. وأضاف أنَّ الصين تدعم مقترح الأمانة عقد منتدى للمرشحين مما سيتيح للدول الأعضاء فرصة اكتساب معرفة أفضل بمختلف المرشَّحين.

٨٣- وأضاف قائلاً إنَّ تقاعد عدد من كبار موظفي الأمانة على مدى السنوات القادمة سوف يتطلب أن تسارع الإدارة العليا إلى إعادة التكيّف والتدعيم. ولذلك، فإن الصين تؤيد السيناريو ألف الذي اقترحته الأمانة الذي ينص على اختيار المدير العام الجديد أثناء الدورة التالية للمجلس ليُعيَّن لاحقاً في دورة استثنائية للمؤتمر العام بما يضمن عملية انتقال تتسم بالسلاسة وحُسن التوقيت.

٨٤- **السيد مارسان أغيليرا** (كوبا): قال إنَّ منتدى المرشَّحين الذي تقترحه الأمانة آلية مفيدة تستخدمها بالفعل وكالات أخرى. وهي متوافقة مع قواعد المنظمة ودستورها.

٨٥- وأضاف قائلاً إنَّ من المهم تقليل عدم اليقين المؤسسي والسياسي للعملية إلى حدّه الأدنى. وينبغي التأكيد على الشفافية.

٨٦- **السيدة موتانديرو** (زمبابوي): قالت إنَّ زمبابوي تؤيد فكرة منتدى المرشَّحين، وهي ممارسة ثبت نجاحها في وكالات أخرى. فمن شأن هذه المنصة تعزيز الشفافية والمشمولية والإنصاف والموضوعية. وأعربت عن أملها في إمكانية الاتفاق على مرشَّح أثناء الدورة الحادية والأربعين للمجلس مما سيفضي إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر العام للمصادقة على المرشَّح على النحو المتوخى في الخيار ألف الذي قدمته الأمانة. وسوف يسمح هذا الترتيب بانتقال سلس.

تقرير لجنة البرنامج والميزانية (IDB.40/12)

(أ) **تقرير مراجع الحسابات الخارجي** (IDB.40/3)

(ب) **وضع اليونيدو المالي** (IDB.40/5 وIDB.40/4 وIDB.40/11/Add.1 وIDB.40/22 وIDB.40/25 وIDB.40/CRP.3)

(ج) **تعزيز برامج اليونيدو من خلال أرصدة الاعتمادات غير المنفَقة** (IDB.40/5 وIDB.40/6* وIDB.40/7 وIDB.40/8 وIDB.40/CRP.4 وIDB.40/CRP.5)

(د) **حشد الموارد المالية** (IDB.40/9 وIDB.40/2)

٨٧- **السيد أجمل** (مدير مكتب التغيير والتجديد في المنظمة): قال إنَّ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة يُجري تغييرات أساسية في عمليات المنظمة من أجل زيادة كفاءتها وفعّاليتها، وإضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف والمخاطر وهي قضايا أثارها في الواقع الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها. وقد انجز الكثير نتيجة لذلك. فعلى الأخص، ما يزال البرنامج ماضيا في الطريق الصحيح، كما أكد على ذلك مراجع الحسابات الخارجي واثنتان من عمليات التقييم المستقلة أجرتهما الشركة الألمانية SAP.

٨٨- وأضاف قائلاً إنَّ الهدف هو إيجاد منافع محددة ترتبط مباشرة ببيان مهمّة المنظمة المتمثلة في تحقيق النمو المقترن بجودة النوعية وتوحيد الأداء في اليونيدو. ويمكّن هذا البرنامج اليونيدو من تلبية توقعات الدول الأعضاء والجهات المانحة واحتياجات الجهات المستفيدة. وبعد عمل مكثف في عام ٢٠١١، نُفذ بنجاح عدد من النمائط في عام ٢٠١٢، بما في ذلك نظام إدارة الحافظات والمشاريع. وقد كانت هذه النميطة فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة من حيث كونها تشمل الدورة الكاملة لمشروع ما، بدءاً بتلقّي طلب تقديم الخدمات وانتقالاً إلى تصميم المشروع وعملية الاعتماد والتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ والتقييم، وكل ذلك ضمن نميطة واحدة تعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر. ويتبع المشروع هيكلاً منهجياً للإطار المنطقي يتطلب عرضاً واضحاً للنتائج والمخرجات والأنشطة إلى جانب مؤشرات الأداء الرئيسية والمخاطر وتدابير تخفيفها. كما تُبذل جهود كبيرة في تصميم أداة سهلة الاستعمال لرصد الإدارة القائمة على النتائج، وهي الأداة التي بدأ العمل بها داخلياً مؤخراً، وعُرضت أيضاً على بعض المجموعات الإقليمية. وسوف تتاح للدول الأعضاء سبل الوصول هذه إلى الأداة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣.

٨٩- ومضى قائلاً إنَّ من المزايا الأخرى لاستخدام نميطة وحيدة هو أن تقييم الإدارة القائمة على النتائج لا يميِّز بين أداء مدير المشروع في المقرّ وأداء نظيره في الميدان، مما يشجع على اللامركزية. كما من شأنه أن يمكِّن اليونيدو من ضمان الزيادة في سهولة الرصد وتعزيز الشفافية وتوسيع نطاق تبادل المعلومات وتحقيق الاتساق في الإبلاغ عن النتائج.

٩٠- واسترسل قائلا إنَّ هناك نميطة أخرى تُعنى بإدارة الموارد البشرية، وقد بدأ الأخذ بها تدريجيا منذ بداية عام ٢٠١٢، وهي تدعم جميع العمليات المتصلة باستقدام وإدارة جميع موظفي اليونيدو واستشارييها، وكذلك إدارة الأداء وكشوف المرتبات وكثير من الوظائف الإدارية الأخرى. وهي تبسِّط بدرجة كبيرة مختلف العمليات والوظائف على نحو متطابق في المقرّ والمكاتب الميدانية. ومن خلال اتباع أفضل الممارسات، جرى إعادة تصميمها بحيث تتبع عملية اعتماد إلكتروني من خطوتين استنادا إلى مبدأ العيون الأربعة. وقد أدّت هذه النميطة إلى زيادة الكفاءة والشفافية.

٩١- وأردف قائلاً إنَّ من المقرَّر بدء العمل بنمائط المالية والاشتراء واللوجستيات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وهناك العديد من العمليات التي لم يُكتفَ بتبسيطها من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة والمساءلة فحسب، بل سوف تُدمج بالكامل في النمائط القائمة. وبذلك سوف تتحقق لوحة المتابعة للإدارة القائمة على النتائج، كما هو مخطط له، بحلول عام ٢٠١٣.

٩٢- وأعقب قائلا إنَّ هناك نميطة أخرى، بشأن إدارة المعارف والتعاون، تتيح إمكانية وصول المقرّ والمكاتب الميدانية على حد سواء على نطاق عالمي إلى المعلومات والوثائق، وتيسير الاتصال بين المقرّ والميدان، وتحسين الإبلاغ عن النتائج. وقد قُدمت دورات تدريبية للموظفين والاستشاريين بهذا الشأن.

٩٣- وأشار إلى هدف آخر تمثل في تغيير الثقافات. وقد ترتَّب على ذلك الهدف تحسنٌ في التعاون والعمل الجماعي وتبادل المعارف على نطاق المنظمة. وعلاوة على ذلك، أجري أول تقييم لمنتصف المدة باستخدام تقييم الأداء بنظام الدائرة الكاملة ٣٦٠ درجة (من جميع الاتجاهات). وتم تحديد الممارسات النموذجية للعمل الجماعي، ومُنحت جوائز عن الجدارة إلى الأفرقة.

٩٤- وأردف قائلاً إنَّه يبقى مع ذلك عدد من التحديات بسبب تعقيد البرنامج وحجمه. ولم يبدأ العمل بعد بنميطة المالية والاشتراء واللوجستيات حيث يجب نقل جميع البيانات إلى النظام الجديد، ودمج النظام وضمان عمله على نحو مستقر، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الجديدة للموظفين الناشئة عن العمليات الجديدة، وتحديث المبادئ الإرشادية والأدلة والتعليمات، واعتماد طريقة العمل الجديدة.

٩٥- وختم قائلاً إنَّ من دواعي الامتنان بصورة خاصة أنَّ البرنامج ماض في طريقه الصحيح ضمن حدود الميزانية المعتمدة وذلك وفقا لما جاء في تقرير أعدته وحدة التفتيش المشتركة بشأن تخطيط الموارد المؤسسية ضمن منظومة الأمم المتحدة سوف يُنشر نهاية العام، حيث كان المفتشون خلصوا فيه إلى أنَّ ما نسبته نحو ٧٠ في المائة من الإجراءات المنفَّذة في إطار منظومة الأمم المتحدة تعدّى جدوله الزمني وأن ما نسبته أكثر من ٣٣ في المائة منها تجاوز الميزانية.

٩٦- **السيد أولبريش** (مدير فرع الخدمات المالية): قال إنَّ نمائط الإصدار ٣، والتي تشمل المالية والاشتراء واللوجستيات، سيبدأ تشغيلها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ولتوضيح مدى التعقيد الذي يتسم به النظام، قام بعرض مخطط بياني يوضح العلاقة بين جميع المجالات الوظيفية المشمولة. وسوف تكون إدارة الأموال في نميطتين منفصلتين ضمن النظام، إلى جانب نميطة مراقبة تشمل أداة تحليلية. وتتمثل الركيزة في النميطة المالية الرئيسية المطلوبة لإعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تجمع النميطة جميع المعاملات المالية فيما يخص مختلف العمليات، وتقدِّم رؤية موحدة لوضع اليونيدو المالي.

٩٧- وأضاف قائلاً إنَّ النميطة المالية تشمل أيضاً اشتراء السلع والخدمات، وإدارة الأصول الرأسمالية، وإدارة المخزونات والمخازن، ودمج جداول كشوف المرتبات، ومعالجة مطالبات السفر، وإدارة الخزانة والنقدية.

٩٨- وأردف يقول إنَّ من المقرر إدخال عدد من التحسينات. وسوف يدعم النظام نفسه إدارة الميزانية العادية، بما فيها الاشتراكات المقرَّرة والأرصدة غير المنفَقَة. وسوف تُظهِر إدارة ميزانية التعاون التقني، المنفَّذة عن طريق نميطة إدارة المنح، الموارد المطلوبة لتحقيق نتائج مشاريعية محددة. كما من شأن نميطة الاشتراء زيادة الشفافية. وسوف يتيح استخدام النميطة من أجل عمليات الخزانة والصيرفة العالمية أن يصبح بإمكان اليونيدو أن تصرف مدفوعات في البلدان التي تعمل بها مباشرة عن طريق عدد صغير من المصارف المركزية. ومن شأن نميطة معالجة الفواتير إحداث زيادة كبيرة في الكفاءة. كما ستكون الأصول الثابتة ومراقبة المخزون جزءا من النظام حيث ستغذّيان آليا البيانات المالية على نحو ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩٩- واختتم كلمته لافتاً الانتباه إلى برنامج العمل حتى وقت التشغيل الفعلي. وقال إنَّ اختبار قبول المستخدم وإعادة التشكيل ما يزالان قيد الإعداد. وسوف يبدأ التدريب الداخلي للمستخدمين قريباً. كما يتواصل التقدم على صعيد تصفية البيانات وإعدادها، بيد أنَّ ترحيل البيانات سيجري فعلاً خلال عطلة العام الجديد عندما تكون العمليات متوقفة. وسوف يبدأ التشغيل الفعلي يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى جانب الإجراء الاعتيادي المتمثل في إغلاق الحسابات.

١٠٠- **السيد يومكيلا** (المدير العام): قال إنَّه يودّ أن يضع برنامج التغيير والتجديد في المنظمة في سياقه. وأضاف أنه كان قد بدأ النظر في إدارة التغيير مع كبار موظفيه الإداريين، قبل أربع سنوات، مع تحديد الأمور المطلوب إنجازها. وقال إنَّهم حددوا أولاً جوانب عمليات أعمال المنظمة التي هي بحاجة للتغيير، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع أهداف أعلى لخدمات التعاون التقني. وبعد عام من ذلك، كان الرؤية قد تشكلت. وثانياً، كان لا بد من تغيير المنصة الالكترونية لدعم العمليات الجديدة ونموذج الأعمال الجديد. ولذلك، أُطلق برنامج شامل يتناول إدارة التغيير، وهو برنامج التغيير والتجديد في المنظمة. وكانت التغييرات قد تضمنت إعادة تصميم شاملة لعملية الأعمال لمواءمة نموذج الأعمال من أجل تنفيذ برامج التعاون التقني بما من شأنه تحقيق المزيد من الشفافية وتبسيط عمليات الاعتماد. فعلى سبيل المثال، كان الشخص الذي يودّ أن يأخذ إجارة لمدة يوم واحد يحتاج إلى أربعة أو خمسة توقيعات على قطعة من الورق. أما عقب التغيير، بعد ذلك بشهرين، فقد أصبحت العملية تستغرق عدة ثوان بالوسائل الالكترونية. كما أنَّ اليونيدو كانت من بين أولى منظمات الأمم المتحدة التي تستخدم نظام الحاسوب الكبير من أجل كشوف المرتبات. وتجدر الإشارة إلى أنَّ التغييرات التي أجريت على كشوف المرتبات وفَّرت بالفعل نحو ٥٥٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

١٠١- واستطرد قائلاً إنَّ المرحلة النهائية - والأصعب - من مراحل إدارة التغيير تتمثل في تغيير ثقافة المنظمة. ويُذكَر من بين الأمثلة على التغيرات الإيجابية في الثقافة، زيادة المساءلة، وتفويض السلطة، وتحسين تبادل المعارف، وتكريس العمل الجماعي، إلى جانب تحسين إدارة أداء الموظفين سواء في المقرّ أو في الميدان.

١٠٢- ومضى يقول إنَّ إحدى أهم العمليات الجديدة هي تقييم إدارة الأداء بنظام الدائرة الكاملة ٣٦٠ درجة (من جميع الاتجاهات) التي شُرع في الأخذ بها. وأضاف أنه هو نفسه خضع لها في مرحلة الاختبار. وهذا النظام الجديد، الذي يخضع فيه الموظف لتقييم المديرين والأقران على حد سواء، يتيح إدارة أفضل للموارد والمهارات البشرية وكذلك تحسين المساءلة. والتقييم بنظام الدائرة الكاملة ٣٦٠ درجة (من جميع الاتجاهات) يكشف عن رأي الأقران في الموظف. ويُستخدم النهج نفسه في المؤسسات والأوساط الأكاديمية. وأكد حرصه على تكريس تلك الثقافة في اليونيدو بحيث يكون الموظفون مكوَّنين من أشخاص يؤمنون إيماناً صادقاً بأهمية تقديم الحلول إلى البلدان النامية ولا يتصرفون باعتبارهم نخبة. وتقدِّم الدول الأعضاء التمويل لبرنامج التغيير والتجديد في المنظمة، ولذلك من المهم أن يتمكن النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة من تعقُّب المدة الزمنية التي ينفقها الموظفون على مشروع معين، ومقدار الأموال المطلوبة لتحقيق نتائج، وما إذا كانت النتائج تقترب من تلك المحققة في مشاريع أخرى.

١٠٣- وأضاف قائلاً إنَّ إدارة التغيير عملية بطيئة؛ حيث إنه لا يتوقع إدراك النتائج الكاملة سوى بعد مرور سبع أو ثماني سنوات، وخصوصاً في مجال الثقافة. والإصلاح الحالي أُسِّسَ بدوره على تغييرات كانت قد بدأت في عام ١٩٩٨. ويعتقد أنَّ اليونيدو جاهزة، في إطار البرنامج، للمرحلة القادمة. ومن السهل على خَلَفِهِ أن يحقق مستوى أعلى كثيراً في تقديم الخدمات إذا تم تعقُّب الأداء مع مرور الزمن وجرى تحفيز الموظفين.

١٠٤- واختتم بالقول إنَّ اليونيدو كانت قد شرعت أيضاً في تطبيق عملية التغيير على إدارة المباني، ومن الواضح بالفعل أنَّ ملايين الدولارات يمكن توفيرها في هذا المجال.

١٠٥- **السيد غارسيا ريفيّا** (بيرو): تكلَّم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فعبَّر عن القلق من أنَّ اثنتين من الدول الأعضاء السابقة بلغت متأخراتهما لليونيدو ٧١,١٥ مليون يورو، وأنَّ حقوق التصويت العائدة إلى ٣٩ دولة عضو معلقة حالياً بسبب عدم سدادها لاشتراكاتها المقرَّرة. وينبغي للمدير العام أن يواصل جهوده لإقناع الأولَيْن بالوفاء بالتزاماتهما المالية ولتشجيع الأخيرة على تسوية وضعها المالي من خلال وضع خطط للدفع.

١٠٦- ومضى قائلاً إنَّ مجموعة الـ ٧٧ والصين لاحظت بقلق أنَّ كثيراً من التكاليف التشغيلية للمنظمة، بما فيها أجور نحو ٢٠ في المائة من الموظفين النظاميين، ما تزال تُسدَّد من الميزانية التشغيلية. وهذه الممارسة، وإن كانت قديمة العهد، لم تعد ممكنة، وخصوصاً بالنظر إلى احتمال انخفاض التبرعات في المستقبل. وأضاف أنَّ اعتماد المنظمة المفرط على ميزانيتها التشغيلية يشكل خللاً أساسياً ينبغي للفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو من معالجته. وقد كان استخدام عائدات الميزانية التشغيلية الطريقة الأسهل تقليدياً لسدّ ثغرة في الميزانية العادية عن طريق استرداد تكاليف الدعم من المشاريع الجديدة. بيد أنَّ اليونيدو قد تكون بلغت بالفعل المرحلة التي لا تعود فيها قادرة على الحصول على مزيد من الموارد المالية عن طريق تنفيذ مشاريع جديدة. وينبغي للمنظمة أن تتخلى عن ما يُعتبر بمثابة إدمان على التنفيذ. ولا بد من إيجاد مصادر وآليات مالية جديدة على ألاّ تمس أكثر بهياكلها.

١٠٧- وقال، فيما يخص تقرير مراجع الحسابات الخارجي، إنَّ المجموعة ترى أنَّ من المشجِّع أن يحصل بيان المنظمة المالي على موافقة دون تحفّظ. بيد أنَّ مراجع الحسابات الخارجي كان قد اقترح إجراء تحسينات في بعض المجالات، ولذلك فإن المجموعة تطلب إلى اليونيدو أن تعزز إشرافها على مشاريع التعاون التقني والتدريب. كما أنها تأمل أن تتولى اليونيدو في المستقبل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

١٠٨- **السيد بوديمان** (إندونيسيا): تكلَّم باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ فقال إنَّ المجموعة ترى من المشجِّع أن يكون مراجع الحسابات الخارجي قد منح بيان المنظمة المالي موافقة بلا تحفّظ، ولم يجد فيه مواضع ضعف أو أخطاء مادية. وبالنظر إلى اقتراحات مراجع الحسابات الخارجي بشأن التحسينات في عدد من المجالات، ينبغي لليونيدو أن تحسِّن إشرافها على مشاريع التعاون التقني والتدريب، وأن تتخذ التدابير الكافية لتبديد الشواغل الواردة في التقرير وتنفيذ التوصيات التي يتضمنها.

١٠٩- وفيما يتعلق بوضع اليونيدو المالي، قال إنَّ المجموعة ترحب بأنَّ معدل تنفيذ كلا الميزانيتين العادية والتشغيلية يقترب من المعدلات المسجلة في السنوات السابقة. ومن الأمور المشجعة أيضاً ارتفاع معدل التحصيل إلى ٨٨,١ في المائة. وحثَّت المجموعة جميع الدول الأعضاء على إعادة تأكيد دعمها لليونيدو والتزامها نحوها حتى يزداد أداؤها تحسنا. ومن الأمور المشجعة أنَّ ٤٢ دولة، بما فيها ٨ من أقل البلدان نمواً، سدّدت اشتراكاتها كاملة، وأن ٦٩ دولة، بما فيها ١١ من أقل البلدان نمواً، سددت اشتراكاتها جزئياً بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. وينبغي للدول الأعضاء، والدول الأعضاء السابقة التي عليها متأخرات، أن تنظر في تقديم خطط سداد لتخفيض ما عليها من اشتراكات مقرَّرة عالقة.

١١٠- وقال، فيما يخص تعزيز برامج اليونيدو من خلال أرصدة الاعتمادات غير المنفَقة، إنَّ المجموعة تلاحظ بارتياح أنَّ ٢٧ دولة عضو قد تنازلت عن حصتها من الأرصدة غير المنفَقة مما أتاح نحو ١٣,٦ مليون دولار لبرامج اليونيدو. وأعرب عن تأييد المجموعة للاقتراح الوارد في الفقرة ١٤ من الوثيقة GC.14/18 بأن تُخصَّص الأرصدة غير المنفَقة إلى

واحد من المجالات البرنامجية الأربعة. وأعرب في هذا السياق عن ترحيب المجموعة بإنشاء الصندوق الاستئماني من أجل تشغيل الشباب. بيد أنه بالنظر إلى العدد الكبير من الصناديق الاستئمانية التي أنشئت، فإنَّ المجموعة تعرب عن أملها في أن يستمر استخدام الصناديق الاستئمانية المتاحة على نحو فعّال.

١١١- وفيما يتعلق بحشد الموارد المالية، رحبت المجموعة بالنمو السريع في حجم الأموال الخارجة عن الميزانية التي حُشِدَت في عام ٢٠١١. ويشير التنوع المتزايد في مصادر التمويل إلى تزايد التقدير بين المانحين لقدرة المنظمة على الترويج للتنمية الصناعية المستدامة، فينبغي للأمانة أن تزيد من جهودها لحشد الأموال من خلال مواصلة استكشاف المزايا النسبية للمنظمة في أولوياتها المواضيعية الثلاث، وهي الحدّ من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، والترويج لبناء القدرات التجارية، وتحسين سبل الوصول إلى الطاقة وحماية البيئة. بيد أنه لا بد من إقامة توازن بين هذه الأولويات مما يعني أن يكون هناك حشد عادل للموارد.

١١٢- وختم قائلاً إنَّه، بالنظر إلى نقص برامج تقديم التعاون التقني في آسيا الوسطى، ينبغي حشد أموال المانحين من أجل البرامج في هذه المنطقة مع التركيز على البيئة والطاقة وتغير المناخ وبناء القدرات التجارية.

١١٣- **السيدة لاوسي** (نيجيريا): تكلمت نيابة عن المجموعة الأفريقية فشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تزويد اليونيدو بالموارد المستقرة والقابلة للتنبؤ بها التي تحتاجها لاستيفاء ولايتها وذلك من خلال سداد اشتراكاتها المقرَّرة وأيِّ مستحقات عالقة. وأعربت باسم المجموعة عن أملها في أن يتم التوصل إلى حل فعّال فيما يتعلق بالمستحقات القائمة على الدول الأعضاء السابقة.

١١٤- وأكدت مجدداً الدعوة التي وجهتها المجموعة لتقديم المزيد من التبرعات، بما في ذلك الدعم من القطاع الخاص، لمساعدة اليونيدو على توسيع نطاق أنشطتها. وينبغي للمدير العام أن يواصل الانخراط مع الآليات المشتركة بين الوكالات وإقامة حوار مع الدول الأعضاء من أجل إدامة جهود حشد الموارد.

١١٥- **السيد ريفيرا مورا** (مراقب عن السلفادور): تحدّث نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فلاحظ أنه وفقاً للوثيقة IDB.40/CRP.3، بلغ معدل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة ٨٨ في المائة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أي أعلى بدرجة طفيفة مما كان عليه في الفترة نفسها من العامين السابقين. وعلى الرغم من ترحيب المجموعة بتراجع عدد البلدان التي لا تملك حقوقاً تصويتية، فإنها تؤكد مجدداً التعبير عن قلقها بسبب المتأخرات القائمة على الدول السابقة العضوية في اليونيدو وتطلب أن يُعلَم المجلس بما تم القيام به لتسوية هذا الوضع.

١١٦- واسترسل قائلاً إنَّ المجموعة ما تزال قلقة بشأن استمرار الممارسة المتمثلة في تغطية نسبة كبيرة من التكاليف الثابتة للمنظمة من الميزانية التشغيلية. وكما تم إيضاحه في أكثر من مناسبة، فإنَّ هذه الممارسة ليست مستدامة بمرور الزمن، كما أنها تشكل، بالنظر إلى احتمال انخفاض التبرعات، خطرا على قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها والتزاماتها على صعيد التعاون التقني؛ فاعتماد المنظمة على الميزانية التشغيلية يُعَدُّ، في نظر المجموعة، إحدى المسائل الرئيسية التي ينبغي أن ينظر فيها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامج اليونيدو ومواردها. وبالنظر إلى القيود المحتملة على الموارد البشرية والمؤسسية، فإنَّ المجموعة تشعر بالقلق من أنَّ الحصول على موارد مالية إضافية قد يصبح أمرا صعبا.

١١٧- وأضاف أنه يأمل أن تلاحظ الأمانة بعناية شاغلين آخرين. أولهما هو خطورة حدوث خلل مؤسسي محتمل نتيجة لهيكل ميزانية المنظمة. وهنا لا يضطر رؤساء المكاتب

الميدانية إلى التعامل مع التدبير الإداري وتمثيل اليونيدو فحسب، بل أيضاً حشد الموارد من أجل أنشطة التعاون التقني. وأدى الطابع غير القابل للتنبؤ للتمويل نتيجة لاعتماد المنظمة على ميزانيتها التشغيلية من أجل الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني، إلى أن ينشغل الموظفون على الأرض على الدوام بحشد الموارد. وهذا الموقف باهظ التكلفة من حيث الوقت والموارد البشرية على السواء، على حساب الوظيفتين الصحيحتين للموظفين وهما المساعدة والتمثيل.

١١٨- وأردف قائلاً إنَّ المسألة الثانية وراء قلق المجموعة هي الحاجة الملحّة إلى إرساء نظام للتنسيق والاتصال المستمر فيما بين المكاتب الميدانية والأمانة والبعثات الدائمة للدول الأعضاء في فيينا. ولذلك، فإنَّ المجموعة تقترح أن يكون هناك، لدى التقاء موظفي مكاتب اليونيدو الميدانية في فيينا، حوار سنوي مع البعثات الدائمة والمجموعات الإقليمية بحيث يمكن بصورة مشتركة تحديد القيود التي تواجه المكاتب الميدانية والفرص المتاحة لها والنظر في التدابير التي من شأنها تسهيل دور تلك المكاتب في التمثيل وتنفيذ التعاون التقني.

١١٩- وختم قائلاً إنَّ المجموعة تكنّ الامتنان للأمانة لانفتاحها في موافاة البعثات الدائمة بمعلومات منتظمة بشأن التقدم في تنفيذ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة. وفي أعقاب جلسة معلومات مفيدة للغاية عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، لاحظت المجموعة بارتياح العمل المفيد الذي يجري الاضطلاع به، لا من أجل الالتزام بالمواعيد النهائية فحسب، وإنما أيضاً لضمان الانتقال الصحيح إلى النظام الجديد على مستوى كل شعبة في المقرّ، وفي الميدان.

١٢٠- **السيد مارسان أغيليرا** (كوبا): قال إنَّ وفده يوافق على الاستنتاج ٢/٢٠١٢ بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والاستنتاج ٣/٢٠١٢ بشأن نظام اليونيدو المالي، والاستنتاج ٥/٢٠١٢ بشأن حشد الموارد المالية.

١٢١- وأضاف قائلاً إنَّه على الرغم من أنَّ اليونيدو ازدادت كفاءتها كثيراً، فمن المهم أن تواصل العمل من أجل إعادة مواءمة آلياتها التشغيلية وهيكلها الداخلي على نحو يتيح، على المدى المتوسط، تخصيص مزيد من الموارد إلى المساعدة التقنية، أسوة بما قامت به وكالات وبرامج أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، مما يمكّن اليونيدو من القيام بالمزيد من الأعمال المباشرة في البلدان النامية.

١٢٢- وأعرب في ختام كلمته عن أمل حكومته في أن تتيح ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بفتح مكتب لليونيدو في كوبا، على نحو يوصي به التقرير القطري في عام ٢٠١٢ وما يطلب وفده إلى المدير العام منذ عام ٢٠١١.

١٢٣- **السيدة نيشي** (اليابان): قالت، فيما يخص البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، إنَّ وفدها يرحب بمقترح الأمانة بشأن الأخذ بالتسجيلات الرقمية، ويدعم مشروع القرار المقترح، بهدف توفير التكاليف.

١٢٤- **السيد باير** (تركيا): قال إنَّ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية كان لها أثر سلبي على عمل اليونيدو. واضطر انسحاب بعض الدول المنظمةَ إلى إعادة النظر في متطلبات الميزانية وفي مستقبلها. بيد أنَّ الأزمة أثبتت أنَّ التنمية الصناعية المستدامة، والتي هي أعظم مواطن قوة المنظمة، أمر شديد الأهمية. وقد استمر الطلب على المساعدة الإنمائية في النمو في الوقت الذي تتزايد فيه العوائق أمام عمل اليونيدو. ولا بد من إقامة توازن بين مختلف الأولويات. وأضاف أنَّ اليونيدو تحاول إصلاح نفسها وأن وفده يثني على التقدم المحرز على صعيد تقرير مستقبل المنظمة. وهو يعلق أهمية، بصورة خاصة، على حلقة العمل في سياق الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل

اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، والتي ستُعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وينبغي للفريق العامل غير الرسمي أن ينظر أيضاً في زيادة حجم قدرة المنظمة على تقديم خدمات التعاون التقني.

١٢٥- وأضاف قائلاً إنَّ من المهم الإبقاء على أيِّ أثر يعاكس عملية الإصلاح محدوداً بقدر الإمكان والحفاظ على الزخم الذي حققته اليونيدو في السنوات الأخيرة. وهذا التوازن يتطلب جهداً من كل من الأمانة والدول الأعضاء التي أبدت الدعم من خلال الاتفاق طوعا على استخدام الأرصدة غير المنفَقة لتعزيز برامج اليونيدو. وأضاف أنَّ وفده يعلق أهمية كبرى على البرامج الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً والطاقة والبيئة. وينبغي لليونيدو أن تواصل التركيز على أقل البلدان نمواً، وهي أضعف شرائح المجتمع الدولي، وخصوصاً في مجال الصناعة الزراعية. وأفاد بأنَّ وفده يدعم الإعلان الوزاري بشأن التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٢٦- واختتم كلمته قائلاً إنَّ وفده يدعم أيضاً أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة، وخصوصاً الصناعة الخضراء. ويمكن لمبادرة الطاقة أن تمثِّل مسارا استراتيجيا من أجل توجيه برامج المنظمة في المستقبل.

١٢٧- **السيد أولبريش** (مدير فرع الخدمات المالية): قال، فيما يتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، إنَّ الأمانة تنظر بعناية في جميع التوصيات الواردة في التقرير وتنفِّذها بالسرعة المستطاعة. أمَّا بالنسبة إلى الشواغل التي أثارتها عدّة وفود أو مجموعات بشأن اعتماد المنظمة المفرط على استرداد تكاليف الدعم، والتي رأى البعض أن ينظر فيها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، فقد قال إنَّه كان قد قدَّم عرضا إيضاحيا إلى الفريق العامل بشأن دور تلك المبالغ المستردة وحجمها بالنسبة إلى الميزانية الإجمالية. وأعقبت ذلك مناقشة مفيدة، واقترح تقديم العرض الإيضاحي نفسه إلى أيَّة دولة أو مجموعة دول من أجل تقديم مزيد من الأدلة الواقعية.

١٢٨- واختتم كلمته قائلا إنَّ هناك ردًّا إيجابياً من الدول الأعضاء بشأن مسألة الأرصدة غير المنفَقة من السنة السابقة والتي تنازل عنها كثير من البلدان طواعية لصالح أنشطة وبرامج التعاون التقني. وفي هذا السياق، لفت الانتباه إلى الوثيقة IDB.40/CRP.3 التي تضمنت، في المرفق الثاني، قائمة بالمبالغ الأولية من اعتمادات الأرصدة غير المنفَقة التي سوف تصبح متاحة لتوزيعها بحلول بداية عام ٢٠١٣. ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في حصصها من ذلك المبلغ والتنازل طوعاً، إن أمكن، عن تلك الحصص لصالح برامج التعاون التقني وذلك بما يتماشى وروح القرار السابق الصادر عن المؤتمر العام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥